

حالما انتهيت من صياغة فكرة المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، وبدأت أشعر بقدرتها على تغيير العالم، تبين لي أنني بحاجة إلى حلفاء ومؤيدين لتحويلها من مجرد فكرة، إلى واقع ملموس.

لحسن الطالع، منحني الاهتمام العالمي بمصرف غرامين وفكرة القروض الصغيرة منصة انطلاق كان بوسعي استخدامها من أجل شرح مفهوم المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي لشريحة واسعة من الجمهور. أصبح كتابي الموسوم ببناء عالمٍ خالٍ من الفقر مفيداً جداً لشرح هذا المفهوم بكثير من التفصيل، ولقد أصبح هذا الكتاب لحسن الحظ، على قائمة أفضل المبيعات، وفي الوقت الذي بدأ كثيرون في أنحاء العالم كافة براءة هذا الكتاب، بدأت ألقى سيلاً من الدعم من أوساط عديدة.

إحدى المجموعات الداعمة كانت مكونة من كبار رجال الأعمال الذين استهواهم مفهوم المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، وكانوا متشوقين لخوض هذه التجربة، سبق لي أن أخبرتكم عن قصص حول بعضٍ من هذه التجارب، بما فيها تجربة شركة غرامين دانون، وشركة غرامين وفيليا للمياه؛ وسوف أتشاطر معكم مثل هذه القصص في مرحلة لاحقة من هذا الكتاب.

تمثلت مجموعة مهمة أخرى من الداعمين بأشخاص يعملون في شركات غير ربحية، ومنظمات غير حكومية ومؤسسات وجمعيات خيرية، وجاء العديد من ممثلي هذه المؤسسات والمنظمات للاطلاع على كيفية عمل هذه المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، بصفتها أدوات جديدة وقيّمة للترويج لفكرة التغيير الكوني بطريقة تدريجية ومستدامة، ويعد كل من الدكتور لورانس فولكنر ويوجينو لاميسا مثالين عن هذه الفئة.

ولكن بالإضافة إلى ما يمكن أن أطلق عليه تسمية أصحاب مهنة المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي (وأعني بهؤلاء، الأشخاص والمنظمات التي تطلق فعلاً مشروعات تجارية ذات طابع اجتماعي) ظهرت طبقة من الأشخاص المهمين الذين يمكن وصفهم بمنظري المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي؛ وهؤلاء هم منظمات وأشخاص التزموا بدراسة واستقصاء الأفكار التي ألهمت إطلاق المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، وباطلاع العالم على طبيعة هذه المشروعات التجارية. هؤلاء يشكلون نوعاً من البنية التحتية الفكرية لهذه المشروعات التجارية، والتي تضيء عمقاً وتفصيلاً ورؤية أكثر وضوحاً لمفهومي الأساس والتصدي للعديد من الأسئلة والتحديات التي تثيرها.

ولقد سُعدتُ جداً بالسرعة التي تغلغت فيها فكرة المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي في عالمي الأكاديميا والأبحاث، فقد استحدثت عدد من المعاهد بالفعل ووظائف ووحدات أكاديمية ملتزمة بطرح مقررات ومناهج، وباستقصاء ونشر أفكار حول المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، وبالعامل بصفة جسر بين الأساتذة والطلاب والمشروعات التجارية؛ وبالربط بمنطقة التفكير والتواصل الرؤيوي مع منطقة العمليات. هذه المبادرات في غاية الأهمية؛ لأنها تعد مؤشراً على الاعتراف الفوري بهذا المفهوم الجديد على أعلى المستويات الأكاديمية، ومن السهل جداً على عالم الأعمال تبني هذا المفهوم؛ بسبب الاحترام الذي يضيفه عليه الباحثون؛ فهم يعملون بصفة وسطاء نزيهين للتشجيع على إجراء تجارب حول المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي.

مركز يونس

أسس مركز يونس في شهر آب (أغسطس) عام 2008م لخدمة مرتكزات الأعمال التجارية كلها التي تشرف عليها مؤسسة غرامين في أنحاء العالم كلها، إضافة إلى الكثير من المؤسسات التجارية ذات الطابع الاجتماعي في العالم. تموضع هذا المركز الذي ترأسه لمياء مرشد في المركز الرئيس لشركة غرامين في دكا، عاصمة بنغلاديش. هذا الموقع يوفر له فرصة استخدام المصادر التابعة لمؤسسة غرامين، والتي تساعد على إنشاء

مشروعات تجارية ذات طابع اجتماعي، مثله في ذلك، مثل معظم الشركات التابعة لمؤسسة غرامين التي تعد بمثابة رافعة لهذه المشروعات)

يعد مركز يونس محطة لتبادل المعلومات والمصادر كافة ذات الصلة بأفكار المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي وأفعالها، معظم شركات المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي التي أسسناها وضعت الخطوط العريضة الأولية لمفاهيم الأعمال التجارية ضمن إطار مركز يونس، قبل تأسيس الشراكات مع المنظمات الأخرى التابعة لمؤسسة غرامين. يراقب مركز يونس التقدم التي تحرزه المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، ويقوم بتسهيل وتنسيق العلاقات بين مختلف المبادرات الاجتماعية في أنحاء العالم كافة، ويقوم بإبراز روحية حركة المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، وذلك من خلال تنظيم لقاءات ومواقع التواصل الاجتماعي والمنشورات والمواقع الإلكترونية، كما تقوم بتنظيم مجموعات نقاش من أجل البحث عن جبهات جديدة يمكن أن تقتحمها المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، وتقيم ورشات عمل، وتنشئ مختبرات حول مفهوم المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي والأفعال التي تقوم بها؛ وتقدم أيضاً خدمات تدريب للمتطوعين الشباب من بلدان العالم كلها، من الذين يريدون الحصول على خبرات ميدانية في مجال المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي يمكن لهم تطبيقها في بلدانهم.

مختبر غرامين للأفكار الخلاقة

أصبح مختبر غرامين للأفكار الخلاقة في مدينة فيسبادن الألمانية محرراً لإنماء مبادرات المشروعات التجارية العالمية ذات الطابع الاجتماعي؛ فقد استطاع جمع فريق قوي جداً وملتزم بتلبية الطلب المتزايد باطراد على الخدمات الضرورية؛ من أجل بناء مشروعات تجارية ذات طابع اجتماعي راقٍ، على شكل مشروعات مشتركة مع كبريات الشركات العالمية. وضع مختبر غرامين للأفكار الخلاقة المتمركز في مدينة فيسبادن بالقرب من فرانكفورت لنفسه ثلاث مهمات رئيسية: عرض مفهومه للمشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، واحتضان مشروعاته التجارية ذات الطابع الاجتماعي، ودعم عملية

خلق مشروعات تجارية جديدة ذات طابع اجتماعي من قبل الآخرين. يطلق العاملون في المركز عليه وصف (مركز الفعل)، وهذه عبارة مقتبسة من رائد أعمال اجتماعي أمريكي اسمه آلان غازي؛ مؤسس مركز سيتي بير City Year؛ وهو مركز يدمج بين نوع الدراسة والتحليل الذي تقوم به (مراكز التفكير)، والمترافق مع الخطوات العملية الضرورية لتحويل المفهوم المجرد إلى واقع عملي.

أنشئ مختبر غرامين للأفكار الخلاقة بمبادرة شخصية من هانس ريتز، وهو رائد أعمال عصامي مزج بين حماس جارف تجاه المشروعات التجارية، وبين شعور إنساني تشوبه مسحة من الرحمة التي تعد مهمة جداً لتحقيق النصر في معركتنا ضد الفقر. أصبح خلال السنين الثلاث الماضية صديقاً ومستشاراً شخصياً لي، وكان يصف عملنا المشترك مازحاً بأنه (نشرٌ لفيروس YY) مشيراً بذلك إلى اسم يونس. ومن بين الكثير من الإسهامات التي قدّمها المساعدة في طرح السمات الرئيسية للمشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، على شكل مبادئ سبعة عرضتها في الفصل الأول من هذا الكتاب.

التقيت ريتز لأول مرة في أثناء زيارة لي لمدينة برلين عام 2007م. عرفني حينها بعدد من كبار رجال الأعمال الألمان، وأثار إعجابي بفكره الخلاق. أبدى الكثير من الاهتمام بما نقوم به، وطرح عليّ بعض الأسئلة الدقيقة. بعدها مباشرة، جاء لزيارتي في بنغلاديش للمرة الأولى، وقمنا سوياً بزيارة عدد من شركات مؤسسة غرامين. كان ريتز مطلعاً بشكل جيد على المشكلات الناجمة عن الفقر؛ فقد أمضى من قبل سنواتٍ في المناطق الريفية في الهند، وكان بهيئته غير المألوفة (شعره طويل، ويعتمر قبعة عريضة، ويلبس ثياباً مهلهلة، وينتعل خفين عصريين جداً) محطّ اهتمام في القرى التي كنا نزورها، وقد أفاد ريتز من هذه الرحلة التي كانت مادة لكتاب ألفه حول الأنشطة المتنوعة لمؤسسة غرامين بعنوان قوة الكرامة، الذي ضمّنه صوراً مؤثرة التقطها له المصور روجر ريختر؛ إضافة إلى أنه استغل هذه الزيارة كي يتطلّع عن كثب على ما تقوم به مؤسسة غرامين.

ريتز هو رائد أعمال مبادر، انخرط في عدد من المشروعات التجارية بما في ذلك شركة للغابات الاصطناعية في منطقة كيرالا بالهند، وسلسلة شركات للقهوة في ألمانيا، ووكالة تسمى وكالة الاتصالات الخلاقة (وتعرف باسم سارك)، وشركة استشارات

للمسؤولية التعاونية أطلق عليها اسم (مسؤولية سارك). وأمضى سبع سنين في دراسة الموسيقى الكلاسيكية لجنوب الهند، وهكذا فقد تعمق في دراسة فن المنطقة ونمط الحياة فيها.

أصدرتُ بدايةً قرارًا بتعيين ريتز مديرًا لمركز يونس للأفكار الخلاقة، ثم قررنا في عام 2008م أن نؤسس مختبر غرامين للأفكار الخلاقة بوصفه مشروعًا مشتركًا بين مؤسسة مسؤولية سارك ومركز يونس.

قرر ريتز مؤخرًا أن يحول مؤسسة (مسؤولية سارك) نفسها إلى مشروع تجاري ذي طابع اجتماعي. وإلى جانب ريتز، كان هناك مختبر غرامين للأفكار الخلاقة بإدارة ساسكيا بروسنتين؛ وهي مستشارة سابقة لمجموعة بوسطن الاستشارية، وتتحلى بكثير من النشاط والجادبية. تحول مختبر غرامين للأفكار الخلاقة بشكل تدريجي إلى مرجلٍ لمشروعاتنا التجارية كافة ذات الطابع الاجتماعي خارج بنغلاديش، وفي الوقت نفسه كان فريق العمل المكون من شباب وشابات من مختلف دول العالم، ومن خلفيات متنوعة يعملون في مختبر غرامين للأفكار الخلاقة، ينمو عددًا بشكل مطّرد، ويتحسن أدأؤه أكثر فأكثر.

يسعى مختبر غرامين للأفكار الخلاقة بصفته مشروعًا تجاريًا ذا طابع اجتماعي لتبني قضية إزالة الفقر في الوقت الذي يُبقي على زخمه من الناحية الاقتصادية. استغرق الأمر سنة تقريبًا قبل أن يشد عوده من الناحية العملية؛ ولكن في النصف الثاني من عام 2009م، استطاع أن يحقق التوازن بين نفقاته وأرباحه. يقبل مختبر غرامين للأفكار الخلاقة تلقّي طلبات يقوم فيها بخدمات لمدة أقصاها ثلاثة أشهر من متدربين متطوعين، ممن يرغبون في العمل فيه من أجل تعلم ما يحتاجونه حول المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي. بعد هذه المدة التدريبية يمكنهم تلقي رواتب تماثل تلك التي يتلقاها الطاقم العامل في المختبر إذا استطاعوا اجتذاب زبائن جدد، أو تطوير مشروعات تسمح للمختبر بالتوسع والتعاقد معهم بصفة عاملين نظاميين. تتم تغطية نفقات مختبر غرامين للأفكار الخلاقة من خلال الأنشطة التي تدرُّ أرباحًا مالية؛ مثل تقديم استشارات للشركات الكبرى والحكومات والمؤسسات الحكومية، وأنواع شتى من المؤسسات الأخرى أو أفراد حول كيفية

التأسيس لمشروعات تجارية ذات طابع اجتماعي، وتنظيم ندوات وفعاليات أخرى يستلزم دفع رسوم لقاء حضورها.

لم يكن من السهل بدايةً تحقيق دخل مادي مجزٍ لقاء هذه الاستشارات؛ فالشركات التي اهتمت بموضوع إطلاق مشروعات تجارية ذات طابع اجتماعي كانت تنظر إلى هذه الاستثمارات بصفتها نوعاً من الكرم الذي يتعيّن على مؤسسة غرامين تقديره والامتنان له، وافترضت كذلك بأن مؤسسة غرامين يجب أن تقدم تلقائياً الحلول للمشكلات كافة التي تواجهها هذه الشركات في هذا الصدد، ومن دون أي مقابل مادي. لم تقتنع في أغلب الأحيان بالسبب الذي يلزمها دفع المال لقاء نصائح وإرشادات تقدمها مؤسسة غرامين لها، ولكن مع مرور الوقت، استطاع مختبر غرامين للأفكار الخلاقة إقناع عدد من الشركات بأن من المنطقي من الناحية التجارية، الاستفادة من الخبرات التي تعرض عليها من قبل المركز، وهذه الخبرات، مثل كل الأمور القيّمة عملياً، يجب أن تكون مأجورة إذا أُريد لها أن تكون في متناول أيدي المستثمرين المستقبليين. إن مختبر غرامين للأفكار الخلاقة الذي يضم في جنباته الكثير من الخبرة والمعرفة حول كيفية إطلاق المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، يستطيع تقديم دعم مهني عملي، ويقدم أفكاراً خلاقة مفصلة لتطوير الأفكار المتعلقة بهذا النوع من المشروعات التجارية.

قام مختبر غرامين للأفكار الخلاقة بخطوات واسعة في الحقول الثلاثة المختارة. أدهشتني أنا شخصياً الدينامية التي يتمتع بها هذا المركز؛ ففيما يتعلق بالتفاعل مع فكرة المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي ونشرها، يعمل المركز على مستويات عدة؛ فهو يستضيف مختبرات خلاقة نظامية من بلدان مختلفة، حيث يمكن أن يلتقي كل أولئك المهتمين بالمشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، ويتبادلوا الأفكار والخبرات فيما بينهم. تعد ورشات العمل هذه ملهمة وتعليمية لجميع المشاركين فيها. كما يطرح مختبر غرامين للأفكار الخلاقة دورات مكثفة حول مفهوم المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي وتطبيقاتها للمديرين التجاريين التنفيذيين، والطلاب، والمؤسسات، والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين، والمهتمين بهذا الموضوع من مختلف المشارب، وهؤلاء يقيمون سلسلة من ورش العمل في دول أوروبا الشرقية خلال النصف الثاني من عام 2010م؛ وهذه

الورش سوف تسلط مزيداً من الضوء على المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، وتقوم بتعريف جمهور عريض من المحرومين والمهمشين في كافة أصقاع الأرض على طبيعة المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي ودورها.

ولكي يعرّف بالمشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي على أوسع نطاق ممكن، أقام مختبر غرامين للأفكار الخلاقة فعاليات عدة بدعم قوي من فريق إدارة الفعاليات في مؤسسة (سارك)؛ ففي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2009م على سبيل المثال، استضافت مدينة وولفسبيرغ بألمانيا اللقاء الأول لمختبر غرامين للأفكار الخلاقة؛ حيث التقى فيه للمرة الأولى جميع داعمي ومشاركي وأصدقاء المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، وقد تم توقيت هذا الحدث ليتزامن مع الذكرى العشرين لسقوط جدار برلين، ولكي نرفع الصوت عالياً أيضاً من أجل إسقاط الجدار الآخر (وأعني به جدار الفقر)، ويعقد منذ ذلك التاريخ مؤتمر قمة سنوياً، يلتقي فيه أكاديميون وطلبة ورواد أعمال وناشطون اجتماعيون ومستثمرون، وشركات تهتم بالبداية في إقامة مشروعاتها التجارية ذات الطابع الاجتماعي الخاصة بها، وسوف تقوم شركة فولكسفاغن في عام 2010م باستضافة مؤتمر القمة هذا في مركزها الرئيس في أوتستادت بألمانيا. أما في عام 2011م، فسوف تعقد هذه القمة في باريس، وستقوم باستضافتها شركة (كريدت أغريكول).

قام مختبر غرامين للأفكار الخلاقة بعمل رائع تمثل في تقديم مفهوم المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي إلى كبار رجال الأعمال وقادة المجتمع المدني في أوروبا؛ على سبيل المثال، تعمل عمدة مدينة ميلان الإيطالية ليتزيا موراتي مع مختبر غرامين للأفكار الخلاقة؛ من أجل تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن تلعبه المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي في مستقبل اقتصادنا، وهي تقدم الدعم لما نقوم به بالتعاون مع شركة (يونيكريدت) Unicredit؛ لإطلاق مشروع غرامين إيطاليا، وتتوي تسليط الضوء على هذا المفهوم في معرض (إكسبو) Expo عام 2015م، وهو معرض عالمي محوره الرئيس (تغذية الكوكب، بالطاقة مدى الحياة). سوف تستضيفه مدينة ميلان.

الإنجاز الرئيس لمختبر غرامين للأفكار الخلاقة تمثل في الدعم الذي قدمه لمشروعات تجارية كبرى ذات طابع اجتماعي بما فيها المشروعات المشتركة مع شركة BASF وشركة

أوتو التجارية، وشركة أديداس للألبسة الرياضية. (سوف أشرح لاحقاً بشكل أكثر تفصيلاً هذه المشروعات في الفصل التالي)، تعد مؤسسة غرامين شريكاً محتملاً في بعض هذه المشروعات المشتركة، خصوصاً تلك التي تقام في بنغلاديش؛ وفي بعض الحالات الأخرى، يقوم مختبر غرامين للأفكار الخلاقة بتقديم الخبرة اللازمة حول المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي بمعزل عن مؤسسة غرامين.

يمكن إقامة أي مشروع تجاري ذي طابع اجتماعي من قبل أيّ كان في أي مكان، وسوف يتشاطر مركز يونس ومختبر الأفكار الخلاقة المعلومات مع أي شخص يرغب في إطلاق مثل هذه المشروعات، والمساهمة في نشر هذا المفهوم بغية استئصال الفقر وحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تحيط بنا. (يتضمن موقع مختبر الأفكار الخلاقة الإلكتروني: www.grameencl.com صفحة اجتماعية يستطيع من خلالها المهتمون التواصل إلكترونياً فيما بينهم، وتبادل المعلومات حول مفهوم المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، والانخراط في تلك المشروعات). إذا كان المشروع التجاري ذو الطابع الاجتماعي يشبه البذرة التي تحمل مقومات الحياة والنمو كلها، فإن العاملين في مختبر الأفكار الخلاقة يشبهون جوني أبلسيد الذي نشر بذور التفاح في البساتين في أنحاء العالم كلها، وأعطت الفاكهة اللذيذة.

المراكز الجامعية لاستقصاء

المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي ورعايتها

تستطيع الجامعات التأثير بصورة مهمة في تطوير مستقبل المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي؛ فهي مراكز تحتوي على كمّ كبير من الخبرات المتراكمة من أساتذة مرموقين وباحثين سبق لهم أن درسوا وشاركوا في حقول المعرفة كلها التي يمكن لكم تخيلها بدءاً بإدارة الأعمال، مروراً بالاقتصاد والرعاية الصحية والدراسات الحكومية والخدمات الاجتماعية والهندسة بكل فروعها وتكنولوجيا المعلومات، وغيرها. يمثل الطلاب مصدراً غنياً آخر؛ فالشباب الممتمثلون حيوية ونشاطاً، والمتميزون بمُثُلٍ عليا وحب للمعرفة، يتوقون في غالبيتهم الساحقة إلى استقصاء مفهومات جديدة؛ أملاً في أن يكون لهم تأثير كبير

في العالم الذي سيرثونه ويتولون شأنه بأنفسهم عما قريب. تتمتع الجامعات أيضًا بقدر كبير من الاحترام بين أوساط الناس ومؤسسات المجتمع المدني غير الحزبية، ما يوفر لها القدرة على إقامة روابط اتصال مع العديد من المنظمات المختلفة: مثل الوكالات الحكومية والشركات الربحية والجمعيات الخيرية والمؤسسات ومجموعات المجتمع المدني. لقد تم مشروعني الشخصي المتمثل في إنشاء مصرف غرامين داخل البيئة الجامعية التي كنت أعمل فيها عندما كنت أستاذًا في كلية الاقتصاد في جامعة شيتاغونغ؛ وقد تلقيت دعمًا من طلبتي الذين تعاقد العديد منهم فيما بعد للعمل في مصرف غرامين بوصفه نقطة انطلاق لبناء مهنتهم المستقبلية وتطويرها.

أما اليوم، فإن عددًا من الجامعات في أنحاء العالم كافة تتهاى كي تكون وسيطًا محفزًا، ومساهمةً نشطة في بناء الجسور خلال الحقبة التالية للتمهيد لانطلاق المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي؛ المثال اللافت للطرق العديدة التي تروّج من خلالها المؤسسات الأكاديمية للمشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي هو جامعة غلاسكو الكاليدونية في اسكتلندا.

غلاسكو مدينة تاريخية تتميز بتنوعها السكاني الكبير، وهي مدينة تعاني مشكلات اجتماعية واقتصادية كبرى؛ توصف غلاسكو غالبًا بأنها مدينة (حقة ما بعد الصناعية)؛ فلقد عانت هذه المدينة نزوح العديد من الشركات التي كانت توفر موارد رزق لآلاف العائلات، وتجهد هذه المدينة شأنها في ذلك شأن العديد من المدن الكبرى الأخرى (مثل تلك الولايات في الغرب الأوسط الأمريكي التي تدعى ولايات راسست بيلت) حزام الصدأ، من أجل توفير فرص عمل جديدة للناس في المراكز الصناعية القائمة في القرن الحادي والعشرين. وقد كان لهذه الكوارث الاقتصادية تأثير اجتماعي لافت؛ في المجال الصحي على سبيل المثال. تعد مدينة غلاسكو أكثر مدن أوروبا معاناة من تدهور الوضع الصحي لشريحة كبيرة من سكانها؛ فهناك أحياء في المدينة يتجاوز المعدل الوسطي للحياة فيها ثمانين سنة، بينما في أحياء أخرى منها فإنه بحدود الخمسينات فقط.

اطلعت على هذه الحقيقة بعد أن دُعيتُ من قبل جامعة غلاسكو الكاليدونية لاستلام شهادة فخرية؛ لم يكن بمقدوري الذهاب إلى اسكتلندا لاستلام الشهادة فورًا، ولكن أخيرًا

وفي شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2008م، سافرت إلى هناك لاستلام الشهادة والقاء محاضرة عامة، وكانت القائمة بأعمال رئيس الجامعة باميلا غيليس قد بذلت أقصى ما تستطيع من أجل استثمار كل دقيقة قضيتها في زيارتي للجامعة.

تبع ذلك سلسلة من اللقاءات والمحادثات المثمرة، وكانت من نتائج هذه اللقاءات والمحادثات جملة من المبادرات التي انتهت إلى تأكيد أهمية الدور الذي تلعبه الجامعات في نشر وتطوير مقاربة جديدة لمعالجة الأمراض التي تفتك بالمجتمع.

قررت الجامعة أولاً إنشاء مختبر غرامين الكاليدوني للأفكار الخلاقة، يكون مقره في معهد الصحة والسعادة التابع للجامعة، وهذا المختبر سيبدأ العمل فيه رسمياً في ربيع 2010م، وسوف يخصص حيزاً منه لمركز يونس للمشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي والصحة، يرأسه أستاذ تم تعيينه مؤخراً في مركز يونس، متخصص في هذا المجال، هو البروفسور كام دونالدسون؛ وهو أكاديمي يتمتع بسمعة محترمة وخلفية مناسبة جداً، وهو أيضاً مختص في حقل الاقتصاد؛ كان سابقاً مديراً لمعهد دراسات الصحة والمجتمع في كلية إدارة الأعمال في جامعة نيوكاسل بإنجلترا، وبذلك فإن باستطاعته تجميع منظورات متعددة من مختلف الاختصاصات -مثل الصحة والاقتصاد وإدارة الأعمال- من أجل تطوير الأفكار الجديدة حول المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، وتنفيذها واختبارها.

ثانياً، دعت الجامعة مصرف غرامين للاشتراك معها في عملية إطلاق منظمة للقروض الصغيرة سميت (غرامين اسكتلندا)؛ وذلك من أجل تقديم قروض لمساعدة الناس على البدء بمشروعاتهم التجارية الصغيرة، خصوصاً في أوساط الشباب العاطلين من العمل؛ سوف تعمل الجامعة ومصرف غرامين سوياً من خلال اختيار حي (سايت هيل) الفقير في غلاسكو، بوصفه مركزاً للإطلاق المشروع؛ من أجل التأسيس لبرنامج يناسب حاجات السكان المحليين وثقافتهم. كان التحدي الأكبر لهذا المشروع يتمثل في كيفية اجتذاب الجيل الثالث من العائلات العاطلة من العمل، وإغرائها للانخراط في أنشطة أعمال ريادية بدعم من برنامج الإئتمان، وقد قام بالفعل كبير المديرين التنفيذيين لمؤسسة غرامين للإئتمان؛ البروفسور لطيفي بزيارة غلاسكو؛ وهو بصدد التهيئة لجملة من الخطط التفصيلية لإطلاق برنامج القروض الصغيرة عام 2010م.

المثير في برنامج غرامين الجديد هذا، يتمثل في أنه مادة لدراسة تفصيلية على المدى البعيد، يقوم بها باحثون من الجامعة (وربما من معاهد أخرى في غلاسكو ومناطق أخرى من اسكتلندا) حول النتائج الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن القروض الصغيرة؛ هناك تركيز خاص على النتائج الصحية. سوف يحاول الباحثون خلال السنوات العشر التالية الإجابة عن جملة من الأسئلة؛ مثل: هل تحسنت الأوضاع الصحية للمقترضين من مصرف غرامين مع مرور الوقت؟ هل خفت معاناتهم من عدد من حالات العجز والأمراض المزمنة والأمراض التي تهدد حياتهم؟ هل هناك تأثير في متوسط أعمار هؤلاء المقترضين؟ هل تأثرت معدلات وفيات الأطفال الرضع والأمراض الخطيرة التي يعانها الأطفال عادة؟ كيف تستجيب مؤشرات الصحة العقلية؟

نأمل أن تكون هذه الدراسة -وهي الأولى من نوعها- قادرة على إبراز الرابط القوي بين الصحة العامة وتوفر القروض الصغيرة. إذا خرجت هذه الدراسة بنتيجة إيجابية، فإنها سوف تشكل حجة قوية لتضمين القروض الصغيرة -وربما المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي أيضاً- في قائمة الوسائل التي تطرحها الحكومات ومنظمات الخدمة الاجتماعية، التي تحاول تعزيز احتمالات التنمية في مختلف البلدان والمناطق والبلديات.

من اللافت جداً كذلك، أن هذه الدراسة الرائدة سوف تتم في غلاسكو، وهي المدينة التي علمَ فيها آدم سميث (الفلسفة الأخلاقية)، ووضع فيها كتابه الشهير حول الأسواق الحرة بعنوان ثروة الأمم. ربما تقوم هذه المدينة ذاتها بتأثير محوري في التقدم باتجاه المرحلة التالية من تطوير النظام الرأسمالي؛ المرحلة التي أعتقد أن سميث بما يبيده من اهتمام كبير بخير المجتمع ورفاهيته، وثقته الكبيرة بقوة (التراحم) بين بني البشر، التي سنتج سلوكاً أخلاقياً سوف يستوعبها ويدعمها.

أخيراً، تتبنى جامعة غلاسكو الكاليدونية أيضاً، وبالتعاون مع مؤسسة غرامين فكرة المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، التي تهدف إلى تعزيز برنامج الرعاية الصحية في بنغلاديش. في مطلع عام 2010م، وصلت البروفسورة باربرا بارفيت؛ العميدة السابقة لكلية التمريض في الجامعة إلى بنغلاديش؛ لقضاء قرابة السنة من أجل التحضير لافتتاح كلية غرامين وكالديونيا للتمريض، والتي سوف تقوم بتدريب الفتيات اللواتي ينتمين

إلى عائلات اقترضت من مصرف غرامين كي يصبحن ممرضات على المستوى العالمي. قبلت البروفسورة بارفيت وظيفة مديرة الكلية. افتتحت الكلية في الأول من شهر آذار (مارس) عام 2010م، بمجموعة من 40 طالبة شكلن الدفعة الأولى في هذه الكلية. تلقت جميع الطالبات قروضاً من مصرف غرامين لتغطية نفقاتهن خلال مدة الدراسة، وبعد تخرجهن من الكلية مباشرة، سوف يتم تعيينهن في وظائف في مركز غرامين للرعاية الصحية، براتب شهري يبلغ 1500 تكة (أي ما يعادل 250 دولاراً تقريباً)، وهو راتب مغرٍ جداً بالنسبة إلى الخريجين الجدد. وإذا رغبت أي من الخريجات في العمل خارج البلاد، فإن مركز غرامين للرعاية الصحية سوف يساعدهن على تأمين مثل هذه الوظائف، وسوف يمنحهن مصرف غرامين قروضاً لتغطية نفقات إعادة تموضعهن؛ سوف تجعل هذه العروض مهنة التمريض ذات جاذبية خاصة للفتيات الشابات اللواتي ينتمين إلى العائلات المقترضة من مصرف غرامين؛ بدلاً من أن تعيش الواحدة من هذه الفتيات حياة قروية روتينية، فإنهن يستطعن امتهان حرفة محترمة في مجال الرعاية الصحية، والعمل إما داخل الوطن أو في الخارج بحيث يغيرن مجرى حياتهن وحياتهن عائلاتهن وقراهن كذلك.

كما ترون، فإن شعب بنغلاديش وشعب اسكتلندا، من خلال جامعة غلاسكو الكاليدونية على وشك أن يلجا إلى شراكة متعددة الأوجه، وعبر طريق ذات اتجاهين لمصلحة الطرفين. أعتقد أنه بمرور الوقت، سيكون بمقدورنا توسيع مدى هذه الشراكة؛ بحيث تضم أنواعاً أخرى من المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، تسهم فيها الجامعة بتوفير القيادة الفكرية والأبحاث التي تُشرعن المنافع التي تنتج عنها. يشاطرنني نائب القائم بأعمال رئيس الجامعة مايك سميث هذه الحماسة. يقول في هذا الصدد: «إن مشروعنا مع مؤسسة غرامين يتمتع بإمكانية إنتاج رؤى ومقاربات يمكن أن تكون بالغة الأهمية، ليس فقط بالنسبة إلى غلاسكو أو اسكتلندا وحسب، بل بالنسبة إلى أوروبا كلها».

هذا البرنامج هو واحد من العديد من المشروعات الجامعية التي تركز على المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي في أماكن عدة من العالم.

يقع مقر معهد كاليفورنيا الجديد للمشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي في الحرم الجامعي لجامعة كاليفورنيا الحكومية في (تشانل آيلاند)، وقد أنشئ هذا المعهد

نتيجة جهود فردية من قبل رئيس الجامعة نفسه، البروفسور ريتشارد روش الذي عدّه جزءاً مهماً من هذه الجامعة الجديدة. ولقد هُيئت الأراضية لهذا المشروع خلال سنة تقريباً من التخطيط المكثف، بما في ذلك سلسلة من المحاضرات حول التمويلات الصغيرة، وتطوير البرامج الطموحة التي تركز على المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي لطلاب المرحلة الجامعية الأولى، وكذلك لطلاب كلية مارتن سميث للاقتصاد وإدارة الأعمال التابعة للجامعة.

تم إطلاق المعهد في نهاية المطاف في شهر شباط (فبراير) عام 2010م، بالتزامن مع عدد كبير من الأنشطة؛ ففي احتفالات الجامعة السنوية للسنة السادسة للقراءة، تم اختيار كتاب **بناء عالم خالٍ من الفقر**، ما يعني أن 4100 طالب وطالبة، إضافة إلى مئات من أعضاء الهيئة التدريسية قرؤوا هذا الكتاب، وانخرطوا سوياً في نقاش حوله. قمنا بعد ذلك بتنظيم احتفالية كبرى في المعهد حضرها ما يقرب من 1500 من المدعوين من السكان المحليين ورجال الأعمال، إضافة إلى أعداد كبيرة من الطلاب والأساتذة، وقد تضمنت الاحتفالية قيامي بتقديم الميدالية الأولى باسم مركز يونس للإبداع الاجتماعي إلى ستيفن هيلتون كبير المديرين التنفيذيين ورئيس مؤسسة كونراد هيلتون، وهو مشهور بدعمه للأعمال الخيرية.

اليوم، يعمل المعهد على تطوير البرنامج الدراسي؛ بحيث يتم طرح تفصيلات للمفاهيم، وتوفير فرص القيام بأبحاث في مجال المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، ودراسة إمكانية البدء بهذه المشروعات المشتركة، وإيجاد التمويل اللازم من أجل دعم هذه المشروعات ذات الطابع الاجتماعي، ولكن ربما كان أكثر الأمور إثارة للحماسة هو تطوير مسابقة سنوية لخطط المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، بحيث تنطلق المسابقة الأولى في شهر أيلول (سبتمبر) عام 2010م. أرغب في أن تصبح مثل هذه المسابقات تقليداً سنوياً في كليات إدارة الأعمال في الجامعات في شتى أنحاء العالم.

يبدو جلياً مع كل قوة الدفع الذي يتمتع به، أن معهد كاليفورنيا للمشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي على وشك أن يتحول إلى مركز رئيس لهذا النوع من المشروعات الإبداعية في السنوات القليلة القادمة.

على الجانب الآخر من المحيط الهادئ، هناك برنامج للمشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي لا يقل أهمية؛ لكنه يقوم بتطوير جانب آخر مختلف. فتحت قيادة البروفسور ماساهارو أوكادا، وهو محام يتمتع بخبرة خاصة بالملكية الفكرية وريادة الأعمال في مجال التكنولوجيا المتقدمة، أنشأت جامعة فوكووكا في اليابان مختبر غرامين للتكنولوجيا. سوف يقوم هذا المختبر بالشراكة مع شركات يابانية أخرى، برسم خطوط لاستخدامات التكنولوجيا وتطويرها؛ من أجل إيجاد حل للمشكلات التي تواجهها عائلة شركات غرامين. هذه التكنولوجيات الجديدة سوف تعود ملكيتها بشكل مشترك لشركات التطوير والشركات العائدة لعائلة غرامين، والتي سوف تقوم بعد ذلك بإعطاء تراخيص للمشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي في دول العالم كافة.

هناك عدد من المشروعات في طور الإنشاء في جامعة كيوشو؛ من بينها:

- قرية واحدة، بوابة واحدة: هو برنامج تجريبي لاستخدامات أنظمة معلومات التكنولوجيا المتقدمة، يهدف إلى جمع وتنظيم أنواع المعلومات كلها؛ الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والزراعية والثقافية، في قرية من قرى بنغلاديش، بوصفها طريقة لتسهيل عملية التفكير الخلاق والتخطيط لإيجاد حلول مستدامة للمشكلات الاجتماعية.
- مشروعات الصحة الإلكترونية والزراعة الإلكترونية لإدارة السجلات الصحية والمعلومات الزراعية، وجعل البيانات في متناول أيدي الأفراد والمعاهد التي يمكن أن تفيد منها.
- نظام دفتر شيكات إلكتروني يمكن أن يستخدم من قبل المقترضين من مصرف غرامين؛ لإدارة مدخراتهم وقروضهم إضافة إلى خدمات مالية أخرى.
- تجارب على مصادر أخرى للطاقة البديلة، واختبار طرق جديدة لتوليد مصادر الطاقة المستدامة (الشمسية والرياح والوقود الحيوي، وغيرها)، وتخزينها ونقلها واستخدامها.

سوف توضع الحلول المطروحة من قبل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في جامعة كيوشو موضع التطبيق في بنغلاديش أولاً، ثم يتم تبنيها في البلدان النامية الأخرى.

ومع ذلك، هناك برنامج جامعي آخر يتركز حول المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي؛ وهذا البرنامج هو مركز يونس في معهد بانكوك للتكنولوجيا، والذي يقوم بمبادرات لاستيعاب المشكلات الناجمة عن الفقر، والمساعدة على إيجاد حلول لها، من خلال طرح مشروعات تجارية متنوعة ذات طابع اجتماعي. مركز يونس الذي أُطلق في شهر آب (أغسطس) عام 2009م، في معهد بانكوك للتكنولوجيا سوف يطرح بعض المقررات المكثفة حول المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، والقروض الصغيرة والرعاية الصحية للفقراء وقضايا تتعلق بالبيئة، وكذلك بالمساواة بين الجنسين؛ إضافة إلى موضوعات أخرى مهمة تتعلق بالتنمية الاقتصادية.

سوف يقدم مركز يونس في معهد بانكوك للتكنولوجيا أيضاً برنامجاً تربوياً خاصاً يمنح في نهايته لقب (زميل يونس في المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي)، لمجموعة من الطلاب الذين يظهرون كفاءة عالية في مختلف الحقول المعرفية. نأمل في اجتذاب نماذج متنوعة من مرشحين غير تقليديين وضمهم إلى هذا البرنامج بمن فيهم مهندسو الأبنية وضباط عسكريون ومسؤولون حكوميون وآخرون ممن يمكن أن يعرضوا تجربتهم الحياتية على الوسط الأكاديمي. لكي يحوز الطالب على لقب (زميل يونس)، عليه أن يطور أو يخطط أو يمول مشروعاً تجارياً ذا طابع اجتماعي؛ ومن ثم يضع هذا المشروع موضع التطبيق في بيئة اجتماعية من اختياره، وهكذا فإن زميل يونس يجب أن يكون أكثر من مجرد باحث؛ إذ عليه أن يكون ممارساً فاعلاً في مجال المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، وفي جعبته رصيد من الإنجازات الملموسة ليفيد منها الفقراء.

أخيراً، أنشأت إحدى الجامعات المرموقة هي جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال HEC ومقرها باريس، كرسي المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، وقد أعلن عن إنشاء هذه الكرسي الرئيس ساركوزي في شهر نيسان (أبريل) عام 2008م. أول من أفاد من هذه الكرسي، كان البروفسور فريدريك دالساك، وهو باحث شهير. أما لجنة تقرير السياسات فإنني أترأسها مناصفة مع مارتن هيرش؛ المفوض السامي لاستئصال مشكلة الفقر في حكومة

ساركوزي، وهناك أحد عشر بروفيسورًا من مختلف الاختصاصات العلمية والأكاديمية يكرسون بعضًا من وقتهم لهذا البرنامج، وهم يطرحون برنامجًا دراسيًا مدته 100 ساعة تدريسية، يُعنى بمسائل تتعلق بالمشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، والحد من الفقر، بما فيها مقررات تتميز بالصعوبة؛ مثل (نماذج من المشروعات التجارية في أسفل الهرم)، و(تمويل المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي). أما أعضاء الهيئة التدريسية المنضوون تحت مظلة هذا البرنامج، فقد بدؤوا العمل مع عدد من الشركات حول أفكار ذات صلة بمشروعات تجارية ذات طابع اجتماعي. يقولون إنه لن يهدأ لهم بال إلا بعد أن يلمسوا الدليل على أن أنشطة (مركز الفعل) في جامعة الدراسات العليا لإدارة الأعمال أسهمت إلى حد كبير في الحد من الفقر في فرنسا.

من المثير بالنسبة إليّ رؤية كيف تم قبول فكرة المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي من قبل كبار المفكرين في العالم، وتبقى حقيقة أن جامعات في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية انخرطت في رعاية مفهوم المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، تساعد إلى حد كبير على تسريع انتشار هذه المشروعات في زوايا الأرض كلها.

أمل أن تصبح المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي خلال السنين القليلة القادمة جزءًا معياريًا من البرنامج الدراسي في كل جامعة وفي كل كلية دراسات عليا في العالم. يجب أن يكون الطلاب قادرين على الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، مع تركيز خاص على موضوع المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، تمامًا كما يركزون حاليًا على موضوعات التمويل والتسويق أو زيادة الأعمال. أتوقع أن الجامعات التي ستتحرك أولاً لإضافة هذا المقرر إلى برنامجها الدراسي سوف تجتذب العديد من أكثر الطلاب ذكاءً ومثالية، وبعد ذلك مباشرة سوف تقرر كل جامعة في العالم أن تحذو حذو هذه الجامعات الرائدة.

صناديق الاستثمار الاجتماعي

لكي يتم دعم انتشار مفهوم المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، سيكون من الأهمية بمكان، إنشاء عدد من صناديق الاستثمار المكرسة لدعم المشروعات التجارية

ذات الطابع الاجتماعي؛ ستقدم هذه الصناديق خدمات عدة؛ إذ ستقوم هذه الصناديق -على سبيل المثال- بدراسة المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي الصغيرة والناشئة، وقياس مدى فاعليتها في سعيها لتحقيق الأهداف الاجتماعية وكفاءتها المالية والإدارية، بحيث يمكن ضخ أموال الاستثمارات إلى أكثر المشروعات المشتركة قابلية للحياة والاستمرار. كما أنها سوف تتصرف كما لو أنها دار مقاصّة تقدم المعلومات والأفكار حول المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي بما أن مديري هذه المشروعات سوف يصبحون بسرعة بعض أهم الخبراء في العالم، حول ما هو صالح للعمل وما هو غير صالح، في مجال المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، وسوف يمدون يد المساعدة في صياغة مفردات مشتركة ومجموعة من وحدات القياس؛ من أجل تحديد معايير النجاح في المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، بطريقة تستطيع فيها مثل هذه الأدوات المتفق عليها والمعروفة باسم (العائدات على الأسهم العادية ROE، والمكاسب قبل استحقاق الفوائد والضرائب والحسومات والأموال المخصصة لتسديد الديون EBITDA) تحديد النجاح المالي الذي تحققه الشركات الربحية، وسيسهّلون أيضاً على المستثمرين في مجال المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي الاستدلال على الشركات التي تستحق أن يستثمروا أموالهم فيها، وسيقدمون كذلك الوسائل التي تسمح بنشر ثقافة الاستثمار في المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي؛ فمن خلال تحرير شيك لصالح صندوق الاستثمار الاجتماعي، سيكون من الممكن دعم العشرات وحتى المئات من المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي التي تستلُّ رأس المال من هذا الصندوق.

أثار بعضهم سؤالاً حول كيفية قيام صناديق الاستثمار المكرسة للمشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي بتغطية نفقاتها، إذا أخذنا بالحسبان حقيقة أن الاستثمارات في مجال هذه المشروعات بالتحديد لا يمكن أن تحقق أي عوائد مالية للمستثمرين. يكمن الحل في الرسوم السنوية على الإدارة التي سوف يسمح للصندوق بفرضها على الشركات التي تتلقى مدة سماح من الصندوق. كما يجب أن يتم التفاوض بشأن الشروط المرافقة لهذه الرسوم بصفتها جزءاً من الاتفاق بين الصندوق وبين المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي. من المهم أن تبقى هذه الرسوم على مستوى معقول (بحيث لا تتجاوز نسبة

1 بالمئة على سبيل المثال) ، كما أن من الممكن أن تقوم هذه الصناديق بتأجيل استيفاء هذه الرسوم إلى أن تستطيع الشركات التي تستثمر هذه الصناديق النقدية فيها، تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها.

كما سبقت لي الملاحظة، هناك صندوق نقدي في المشروع التجاري ذي الطابع الاجتماعي ضمن صندوق النقد في شركة دانون، والذي تم إطلاقه في ربيع عام 2007م، بوصفه وسيلة تسمح لمالكي الأسهم في الشركة بمن فيهم العاملون في الشركة، وضع جزء من أموالهم الاستثمارية الخاصة لدعم شركة غرامين دانون لصناعة لبن الزبادي. لقد مُوّل هذا الصندوق وأدير من قبل مصرف كريديت أغريكول، وهو أكبر مصارف التجزئة في فرنسا. قام هذا المصرف -إضافةً إلى إدارته لصندوق تمويل شركة دانون- باستثمار أكثر من 50 مليون يورو (قرابة 70 مليون دولار) لإطلاق مؤسسة غرامين كريديت أغريكول للتمويلات الصغيرة، والتي تقدم التمويل إضافة إلى خدمات أخرى لبلدان كثيرة من العالم الثالث، بما فيها أثيوبيا ومالي وكامبوتشيا (التي كانت تسمى سابقًا كمبوديا) وكوسوفو؛ وخصصت جزءًا من أموال الصندوق للاستثمار في المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي.

أصبح صندوق التمويل التابع لشركة دانون بسرعة معروفًا جدًا على المستوى الشعبي، ومع تدفق الأموال من قبل مالكي الأسهم المتحمسين في شركة دانون، حانت الفرصة الحاسمة -والضرورية- التي قضت بوجوب تحديد المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي الأخرى التي تتلقى التمويل من شركة دانون.

هناك تمويلات تم ضخها بالفعل في مشروعات تجارية أخرى ذات طابع اجتماعي. أحد هذه المشروعات يتم تطويره بالفعل في إمارة موناكو بتمويل شخصي من الأمير ألبرت، حاكم إمارة موناكو، وسوف يتحول هذا المشروع المعروف باسم (صندوق يونس موناكو) إلى مشروع شراكة بين مركز يونس وبين (مؤسسة رأس المال الاستثماري في موناكو وجمعية الأسهم الخاصة)، وسيبدأ هذا المشروع برأسمال أولي قد تبلغ قيمته قرابة 100 مليون دولار، بالإضافة إلى أنه يوجد صندوق تمويل آخر قيد الإنشاء في ألمانيا، وقد أعلن مصرف التنمية الإسلامية في جدة في المملكة العربية السعودية عن خطط لإطلاق

مبادرة غرامين للمشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، باستثمار أولي يتجاوز مبلغ 10 ملايين دولار.

الخطوة التالية - سوق أسهم اجتماعية

سوف تستمر المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي بالنمو والتوسع بصورة تدريجية في السنين القليلة القادمة، مشكّلةً بذلك عالمًا موازيًا للعالم التقليدي للمشروعات التجارية الربحية؛ ستطلق مشروعاتنا الاجتماعية في البلدان كلها التي تنشط فيها المشروعات الحرة، وسوف تقوم بدورها في كل سوق وفي كل منطقة تجارية تقريبًا؛ بدءًا بالمواد الاستهلاكية والخدمات، وصولًا إلى الخدمات التعاونية والتجهيزات والمصادر الخارجية؛ ومن التمويل والأنشطة المصرفية، وصولًا إلى تكنولوجيا المعلومات والصناعات الثقيلة. وسوف تستمر صناديق الاستثمار التي تركز على المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي بالازدياد والتوسع، وكذلك ممولو الخدمات والمنتجات من أجل دعم هذا العالم الذي يتمدد باستمرار؛ على سبيل المثال شركات إدارة الاستثمار التي تخصص في المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، إضافة إلى مصادر المعلومات التي تركز على الأخبار والتحليلات بشأن الشركات التي تتبنى المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي.

يبدو أنه لا مفر في نهاية المطاف من إنشاء سوق أسهم موازية تُعنى بجمع رؤوس أموال استثمارية لصالح المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، وتسهيل عمليتي بيع وشراء الأسهم المالية العائدة لهذه المشروعات التجارية. طرحت هذه الفكرة بدايةً في كتابي بناء عالمٍ خالٍ من الفقر، وكما أشرت في ذلك الكتاب، فإن من الأهمية بمكان وضع تعريف واضح لمفهوم المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي؛ بهدف تحديد نوعية الشركات المؤهلة للمشاركة في سوق الأسهم الاجتماعية. يجب أن تكون لدى المستثمرين ثقة بأن الشركات المسجلة في سوق الأسهم الاجتماعية هي بالفعل شركات تجارية ذات طابع اجتماعي، وليست شركات ربحية أو شبه ربحية تدّعي أنها ذات طابع اجتماعي. أما أسعار الأسهم في سوق الأسهم الاجتماعية، فستعكس الإجماع بين المستثمرين الاجتماعيين حول قيمة كل شركة على المدى الطويل، والتي يمثلون هم ملكيتها، لكن تلك القيمة لن تقاس

على أساس الربح الذي تحققه، بل على أساس الخدمات الاجتماعية التي تقدمها؛ طالما أن ذلك هو الهدف الرئيس الذي يسعى إلى تحقيقه المستثمر الاجتماعي.

بحسب رؤيتي، سيكون هناك صنفان مختلفان من الأسهم التي سوف طرحها في سوق الأسهم الاجتماعية: هناك أسهم سبق أن تمت إعادة دفع مبلغ الاستثمار الأصلي عليها بالفعل، وهناك أسهم أخرى لا تنطبق عليها هذه الحالات. يمكن أن نطلق على الفئة الأولى من الأسهم (الأسهم الناضجة) كونها تشبه السندات المالية. عندما يقوم المستثمر بشراء سهم (ناضج) في مشروع تجاري ذي طابع اجتماعي، فإنه لا يتوقع أن يتلقى أي عوائد مالية من الشركة؛ لأن المال الأصلي المستثمر قد تم دفعه له بالكامل، لكن السهم الذي لم (ينضج) بعد، فإنه يحمل في طياته الوعد بإعادة دفع قيمته للمستثمر، وهذا بالطبع سوف يؤثر في قيمة السهم. أما الأسهم التي دفع قيمتها بشكل جزئي، فسوف يكون لها جدولها الخاص بموجب مبدأ العرض والطلب. هذا هو أحد الأسباب التي تجعلنا بحاجة إلى إنشاء سوق أسهم اجتماعية: فهذه السوق سوف تسهل عملية اكتشاف سعر السوق للأسهم في كل صفقة محتملة.

إذا لم يتم إنشاء مثل هذه السوق، فإن السوق التقليدية هي التي سوف تحدد سعر صنفَي الأسهم التي سبق لنا ذكرها؛ وكل واحد من هذين الصنفين سيكون له الخط البياني الخاص له بالعرض والطلب. وكما هي الحال في كل سوق، سيسعى الباعة إلى بيع أسهمهم بأفضل سعر ممكن. يتم تحديد عدد الأسهم التي يتقرر بيعها بحسب الاختلاف أو التفاوت في الأسعار. إذ كلما ارتفع السعر، ازداد عدد الأسهم المعروضة للبيع.

في ظل مبادئ المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، فإن مالك السهم لا يفترض فيه قبول أي أرباح شخصية، وهكذا إذا تم بيع الأسهم بقيمة تزيد على المبلغ المستثمر فيه، فإن المستثمر مُطالبٌ بأن يستثمر هذا الفارق في قيمة السهم في مشروع تجاري ذي طابع اجتماعي آخر، أو أن يستثمر في صندوق المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، أو أن يشتري سندات أسهم لصالح المشروعات نفسها.

لماذا إذاً، يجب على أيّ كان يبيع أسهمه في المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي؟ هناك أسباب محتملة عدة، بما فيها الآتية: استعادة المبلغ الذي استثمر به في هذا المشروع قبل أن تستطيع الشركة رد المبلغ المستثمر لصاحب الاستثمار؛ وجمع الأموال المطلوبة من أجل شراء أسهم في مشروع تجاري آخر؛ والاستثمار في صندوق المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، أو إنشاء صندوق الاستثمار لصالح مشروع تجاري مشابه خاص به؛ من أجل الاستثمار مستقبلاً في مشروعات كهذه.

من ناحية أخرى، سيكون لشاري الأسهم أسبابه الخاصة التي تدفعه لشراء هذه الأسهم، مثل المباهاة الاجتماعية والارتباط العاطفي والرغبة في التأثير في إدارة الشركة، وربما يرغب هذا الشخص أو ذاك في المضاربة في سوق المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، من خلال الاستثمار بالأسهم التي يبدو أن لها حظاً وافراً في ارتفاع قيمتها. أما المنفعة النهائية فهي تتمثل في القدرة على بيع تلك الأسهم في وقت لاحق؛ ومن ثم، تلقي مبلغ أكبر يمكن استثماره في مشروع تجاري آخر ذي طابع اجتماعي. على المستثمر عرض سعر مرتفع نسبياً أو منخفض نسبياً، اعتماداً على شعوره بضرورة الإسراع في عملية البيع أو التباطؤ فيها. وكما هي الحال في أي سوق نشطة، فإن السعر السوقي للسهم سوف يتحدد في اليوم الذي تتم فيه عملية العرض للبيع، بحسب قانون العرض والطلب في ذلك اليوم تحديداً.

بالطبع، هناك دائماً الخيار الذي يسمح بتقديم تبرع لصالح قضية مستحقة إذا كانت الشركة راغبة في قبول هذا التبرع بصفة (استثمار غير قابل للاسترداد). للمتبرع أو المستثمر الحق في امتلاك أسهم في الشركة، ربما بشروط محددة تشير إلى وضع عدم قابلية المبلغ للاسترداد؛ تعطى تسمية الأسهم من فئة (ب) على سبيل المثال. يستطيع المستثمر بيع هذه الأسهم كلها في السوق، ويستثمر المبلغ المجني من الأسهم المباعة في الشركة التجارية نفسها ذات الطابع الاجتماعي، أو في أي شركة أخرى مشابهة؛ ويختار إما فئة (ب) غير القابلة للاسترداد، أو فئة الأسهم التقليدية التي تعاد قيمتها الأصلية للمستثمر، ويمكن للمستثمر أيضاً التبرع بأسهمه لصندوق المشروع التجاري ذي الطابع

الاجتماعي (وهو بذلك يجعل من الصندوق مالكا لهذه الأسهم)، أو يمكنه التبرع بها لمنظمة خيرية أو مؤسسة من اختياره.

سوف يعكس سعر سهم المشروع التجاري ذي الطابع الاجتماعي الفاعلية المحسوسة للشركة ذات الصلة، وإذا كان المشروع التجاري ذو الطابع الاجتماعي يُبرز القدرة على إحداث تأثير إيجابي ذي مغزى، فإن سعر السهم سوف يرتفع. نتيجة لذلك، سيزداد اعتزاز المستثمرين بشركتهم، وستستحق سندات القروض علاوة في السوق المفتوحة. أما المضاربون الذين يرغبون في تحقيق قدر أكبر من الأرباح لمشروعاتهم التجارية ذات الطابع الاجتماعي المقبلة، فسوف يبدؤون بممارسة نشاطهم في هذا المجال. وسيتم تفعيل قدرات الشركة من أجل التوسع في مشروعها التجاري، فضلاً عن أن الحوافز ستزداد بالنسبة إلى الشركات التي ترغب في الولوج إلى هذه المشروعات التجارية نفسها.

في كل مرة يشتري المستثمر سهماً في أحد المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، فإنه يسهم في رفع سعر السهم من خلال إرسال إشارة إلى الشركة أن ما تنتجه يلقي تقديراً من الجمهور، ونتيجة لهذه الإشارة تستطيع الشركة التوسع في أعمالها التجارية من خلال جني كم أكبر من الأرباح. في الوقت نفسه، لا يكون المستثمر قد بعث أمواله سدى؛ فهو يملك بصفته مالكا لعدد من الأسهم، جزءاً من الشركة، وبإمكانه دائماً إعادة بيع أسهمه إذا لم يكن راضياً عن أداء الشركة، أو إذا ظهرت في السوق شركة أخرى أكثر جاذبية بالنسبة إليه. وهكذا فإن وجود سوق أسهم اجتماعية يعطي إشارات قيمة للمشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي، وكذلك للمستثمرين فيها حول فاعلية هذه الشركات في سعيها نحو تحقيق أهدافها الاجتماعية، وهي إشارات لا تظهر في عالم اليوم في فضاء المنظمات الخيرية والشركات غير الربحية.

أمل في وقت قريب جداً، أن يصبح سوق الأسهم الاجتماعية حقيقة واقعة؛ فعدد المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي التي تصدر سندات مالية قابلة للتبادل تحتاج إلى التوسع بشكل ملحوظ، وذلك قبل الحاجة إلى سوق رسمية لتسهيل عقد تلك الصفقات؛ ربما لن تكون هناك حاجة في القرن الحادي والعشرين إلى أن يكون لسوق الأسهم الاجتماعية

وجود مادي في السوق. يمكن أن يكون موقعها بدلاً من ذلك، افتراضياً حيث تتم الصفقات التجارية كلها إلكترونياً كما هي الحال اليوم بالنسبة إلى سوق ناسداك للأسهم NASDAQ.

من ناحية أخرى، من الممكن أن تكون هناك قيمة في مجال العلاقات العامة لافتتاح سوق أسهم اجتماعية واحدة أو أكثر، بحيث يستطيع المستثمرون والمقرضون والتجار العمل من خلالها، وبشكل يمكن السائحين والطلاب من زيارتها. يمكن للزائرين النظر من الشرفة لمشاهدة المختصين في عالم الأعمال وهم يشترون الأسهم ويبيعونها على شاشات أجهزة الحاسوب (الكومبيوتر)؛ أما أسعار الأسهم التي تتغير باستمرار، فسيكون من السهولة مشاهدتها على شاشات العرض الإلكترونية التي تتدلى من السقف أو تعلق على الجدار؛ وأما في القاعة المجاورة، فيمكن أن تكون هناك سلسلة من المعروضات التي تشمل تاريخ المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي.

أخيراً، ربما يكون مقر متحف الفقر الذي كنت غالباً ما أتوقع إنشاءه، في بناء ملحق بالسوق، وبإمكان الشباب في إحدى رحلاتهم الترفيهية، إلقاء نظرة سريعة على كل من مشكلة الفقر التي ستصبح جزءاً من الماضي، وأيضاً على القصة التي تخفي خلفها الآلية التي تؤثر بصورة رئيسة في استئصاله، وأعني بذلك المشروعات التجارية ذات الطابع الاجتماعي.